

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

الملخص التنفيذي

يونيو 2019

ضمن متابعة التطورات الاقتصادية المحلية، تناول هذا التقرير أحدث إصدارات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت للربع الأول من عام 2019، والصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء، وبالأسعار الجارية، والثابتة. وتم تقدير الناتج، بالأسعار الجارية، لهذا الربع بحوالي (10.33) مليون دينار، مقارنة مع (10.021) مليون دينار في الربع الأول من عام 2018، أي بمعدل نمو (2.1%). في حين وصل الناتج، بالأسعار الثابتة، بالربع الأول من عام 2019 إلى (10.048) مليون دينار، مقابل (9.792) مليون دينار في الربع الأول من عام 2018، أي بمعدل نمو (2.6%).

وفي حالة تناول نمو القطاعات المختلفة، المكونة للناتج المحلي الإجمالي، بين الربعين الأول لعامي 2018 و 2019، يلاحظ أن أعلى معدل نمو، بالأسعار الجارية، كان من حصة "المطاعم والفنادق" (13.2%)، ثم "الخدمات الأخرى" (12%)، ثم "الزراعة والصيد" (11.5%)، ثم "الخدمات الشخصية" (10.5%).

أما على مستوى الأسعار الجارية فقد وصلت معدلات النمو، خلال الفترة المذكورة إلى: (14.7%) لقطاع "الخدمات الأخرى"، و"المطاعم والفنادق" (13.3%)، ثم "الصناعة التحويلية" (10.2%)، و"الخدمات الشخصية" (10.4%).

ولعلّ أهم ما يمكن ملاحظته من سلوك هذه المعدلات، القطاعية، هو أن تصدّر معدل النمو المرتفع، سواءً بالأسعار الجارية أو الثابتة، لم يكن من حصة القطاعات المرتبطة برؤية الكويت 2035: "الوساطة المالية"، و"النقل والتخزين". حيث لم يتجاوز معدل نمو الوساطة المالية (المركز المالي) (5.1%) بالأسعار الجارية، و(3.9%) بالأسعار الثابتة. أما في حالة قطاع "النقل والتخزين"

(المركز التجاري)، فلم يتجاوز معدل النمو (0.1%) بالأسعار الجارية، و(2.8%) بالأسعار الثابتة. وهو الأمر الذي يستدعي اهتمام خاص.

كما يلاحظ تحقيق قطاع "الاتصالات" لمعدل نمو سالب بالسعرين الجاري والثابت (27%-) و(23.7%-)، تبعاً. وهو نفس الاتجاه من معدل النمو السالب بين الربعين الرابع، من عامي 2017 و2018: (13.5%-) بالأسعار الجارية، و(17.4%-) بالأسعار الثابتة. حسب إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء. الأمر الذي يستحق المتابعة، أيضاً.

وتناولت التطورات الاقتصادية المحلية، أيضاً، تطور عدد من المؤشرات النقدية (مايو – إبريل 2019)، والصادرة بداية شهر يوليو 2019 من بنك الكويت المركزي. وشهد العرض النقدي انخفاضاً طفيفاً، بين الشهرين المذكورين (0.02%)، وهو أمر جيد لأغراض التحكم بمعدل التضخم. مع انخفاض طفيف، أيضاً، في ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية (2.0%)، في حين ارتفعت الودائع الحكومية بالعملة المحلية (14.7%). مع انخفاض ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية (5.9%). وهو الأمر الذي يشير لتحسن وضع السيولة الحكومية، وتقليل دورة الودائع لصالح العملة المحلية.

أما فيما يخص الائتمان المحلي فقد ارتفع بين إبريل ومايو 2019 بحوالي (448) مليون دينار (17.3%)، وهو أمر إيجابي يعكس توفير المزيد من السيولة لتمويل أنشطة القطاع الخاص. وشهدت ثمانية قطاعات ائتمانية (من مجموع عشرة قطاعات واردة بالإحصاءات الخاصة ببنك الكويت المركزي) ارتفاعاً (ارتفع على سبيل المثال الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي بحوالي 29 مليون دينار، والمؤسسات المالية غير المصرفية 81 مليون دينار، والعقار 204 مليون دينار).

أما الإصدارات الجديدة من السندات والتورق لبنك الكويت المركزي، فقد انخفضت من (680) مليون دينار إلى (240) مليون دينار. مع تباين في موجودات البنك بنسبة (1%). في حين اتسمت

أسعار الفائدة على الودائع بالدينار، بالاستقرار عند مختلف الآجال: شهر، وثلاثة أشهر، وستة أشهر، وسنة.

أما في مجال سوق الأوراق المالية فقد انعكس ترقية بورصة الكويت ضمن الأسواق الناشئة المشمولة بمؤشرات "مورجان ستانلي" إيجابياً على أداء المؤشرات الثلاث للسوق، حيث تم الإقفال نهاية يونيو بوضع أفضل من نهاية مايو 2019. وحققت البورصة مكاسب خلال شهر يونيو بلغت (564) مليون دينار، مع وصول القيمة السوقية نهاية الشهر المذكور إلى (33) مليار دينار وبنحو (1.7%) عن مايو 2019. وارتفع مؤشر السوق الأول بحوالي (2.1%)، والسوق الرئيسي بحوالي (0.63%)، والعام (1.8%) تقريباً. مع أولوية "كمية" لقطاع البنوك، والخدمات المالية، وأولوية "قيمة" للبنوك، والخدمات المالية، أيضاً، وأولوية في "عدد الصفقات" للبنوك، والخدمات المالية، أيضاً.

أما أسعار الصرف فقد شهد سعر صرف الدينار، خلال شهر يونيو 2019، مقابل الدولار الأمريكي انخفاضاً بنسبة (0.22%)، مقابل اليورو ارتفاعاً بنسبة (1%) ومقابل الاسترليني ارتفاعاً (1%).

ثم انتقلت التطورات الاقتصادية المحلية لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال شهر مايو 2019. حيث أشارت التطورات الشهرية، إبريل- مايو 2019، إلى ارتفاع الرقم القياسي الإجمالي لأسعار المستهلكين بنحو (0.18%)، مع تركيز الارتفاع في "الاتصالات" (1.31%)، و"الأغذية والمشروبات" (0.65%). مع انخفاض في "الصحة" (-0.37%)، و"النقل" (-0.17%). أما على المستوى السنوي، مايو 2018 – مايو 2019، فقد ارتفع الرقم الإجمالي بنحو (0.8%). مع تركيز الارتفاعات في "الاتصالات" (5.37%)، ثم "الصحة" (2.28%). مع انخفاض في حالة "خدمات السكن" (-0.52%)، و"السلع والخدمات المتنوعة" (-0.19%).

ثم انتقل التقرير إلى التطورات النفطية. وهنا أشار تقرير أوبك، يونيو 2019، إلى انخفاض حادّ بسعر برميل النفط مقارنة مع مايو من نفس العام (بحدود 7 دولارات للبرميل) بسبب تواضع معدلات النمو وانخفاض الطلب، واستمرار القلق بشأن السياسة التجارية الدولية؟. ووصل سعر نفط الكويت المصدر، خلال شهر يونيو 2019 إلى (62.58) دولار/ برميل مقارنة مع (70.07) دولار/ برميل في مايو من نفس العام، أي بانخفاض (7.49) دولار/ برميل. في حين وصل الإنتاج النفطي للدولة، خلال شهر يونيو إلى (2.690) مليون برميل/ يوم، مقارنة مع (2.710) مليون برميل/ يوم. في شهر مايو السابق، أي بانخفاض قدره (20) ألف برميل/ يوم. علماً بأن منظمة أوبك والدول المنتجة للنفط المستقلة (OPEC+) قد توصلت لاتفاق لتمديد فترة خفض مستوى الإنتاج بنحو (1.2) مليون برميل/ يوم، لغاية تسعة أشهر تنتهي في مارس 2020. كما تمت الإشارة بعد ذلك لتطورات معدلات النمو العالمية وتعديلاتها لشهر يونيو 2019، وكذلك تطورات تقديرات العرض والطلب العالمي على النفط. بالإضافة إلى تطور عدد الحفارات دولياً، وداخل منظمة أوبك، وخارجها. مع ارتفاع الإنتاج الأمريكي من النفط الخام، خلال شهر مايو 2019، ليصل إلى (12.235) مليون برميل/ يوم مقارنة مع (10.464) مليون برميل/ يوم في مايو 2018.

وأشارت التطورات النفطية، اعتماداً على آخر نشرات "ميس MEES" النفطية، إلى أن سياسة خفض الإنتاج للتأثير على السعر، رغم أهميتها، إلا أن ظهور منافسين جدد في الإنتاج خارج أوبك قد ساهم في حصر تأثير أوبك على خفض السعر في (37%)، والباقي لاعتبارات أخرى أهمها دور الدول المستقلة. كما أن هناك عوامل أخرى بدأت بالتأثير مثل أسعار الصرف، والحرب التجارية. وتركز استراتيجية أوبك حالياً على "تجفيف" المخزون النفطي في الدول المستهلكة.

أما الوضع النفطي الإيراني، فقد انخفض استيراد النفط الإيراني من قبل الدول المستوردة، خلال شهر مايو 2019، بحيث وصل النفط المستورد إلى (418) ألف برميل/ يوم. وبقيت الصين كأكبر مستورد (253) مليون برميل/ يوم، مايو 2019) وبنخفاض عن وارداتها خلال شهر إبريل البالغة (787) مليون برميل/ يوم. أما الهند، ثاني أكبر مستورد للنفط الإيراني، فقط هبط الاستيراد من

(343) إلى (132) مليون برميل/ يوم بين شهري إبريل ومايو 2019. أما تقديرات "رويتر" فتشير إلى وصول صادرات النفط الإيراني إلى (300) ألف برميل/ يوم. وتقدر "وكالة الطاقة الدولية IEA" وصول "المخزون العائم"، على ظهر ناقلات النفط، إلى (15) مليون برميل.

ثم ينتقل التقرير إلى التطورات الاقتصادية الخليجية. ويهتم هنا بالإشارة إلى أهم نتائج تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي الخاصة بسلطنة عُمان. وأشار التقرير إلى أنه رغم ظهور علاقات تحسن في أداء الاقتصاد العُماني في مجال عجز الموازنة، وقيادة القطاع الخاص، والتنويع، إلا أن مواطن الضعف لازالت مستمرة في مجال تنامي الدين العام، وتأخر إصلاحات المالية العامة، وارتفاع علاوات المخاطر السيادية. وفي الجانب الإيجابي من التطور الاقتصادي ارتفع معدل النمو غير النفطي، عام 2018، إلى (1.5%) مقارنة مع (0.5%) عام 2017. وتحسن رصيد عجز الموازنة ليصل إلى (9%) من الناتج عام 2018، مقارنة مع (13.9%) عام 2017. ومن الجانب السلبي ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة (7%) من الناتج عام 2018، ليصل إلى (53.5%).

كما أشارت التطورات الاقتصادية الخليجية إلى التطورات الخاصة باقتصاد إمارة دبي بالاعتماد على "مؤشر التعقب الاقتصادي Economy Tracker" للإمارة، الخاص بشهر يونيو 2019. ليصل المؤشر إلى (58.4) (أعلى من 50 يعتبر تطور إيجابي، وأقل من 50 يعتبر تطور سلبي). وهو أعلى مستوى للمؤشر منذ يناير 2019. وسجلت أغلب المنشآت المشمولة ارتفاعاً في النشاط الإنتاجي. ورغم تسجيل حوالي (50%) من المنشآت ارتفاع عدد الطلبات على منتجاتهم، إلا أن (2%) فقط سجلوا ارتفاعاً بعدد العاملين. كما أن أغلب المنشآت لازالت تعرض خصومات سعرية بهدف تقوية وضعها التنافسي مع بقية المنشآت الأجنبية. كما ارتفعت قيمة المؤشر الخاص بقطاع تجارة الجملة والتجزئة (59.9) خلال شهر يونيو 2019، ونفس الاتجاه لقطاع السياحة (58.9). وكذلك الحال مع قطاع التشييد (54.6).

ثم انتقل التقرير، أخيراً للإشارة لأهم التطورات الاقتصادية العالمية. وبدأ بالإشارة إلى أهم نتائج "تقرير الاستثمار العالمي" لعام 2019، والذي يتضمن المتابعة السنوية لأوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوضح نتائج التقرير، الصادر من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بأن إجمالي "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر" وصلت عام 2018 إلى (1.297) تريليون دولار على مستوى العالم، وهي أقل بنحو (13%) عن التدفقات السائدة عام 2017. وتركزت أغلب هذه التدفقات في البلدان النامية، عام 2018، والبالغة (706) مليار دولار، ثم المتقدمة (557) مليار دولار، ثم الآسيوية (512) مليار دولار، ثم أمريكا الشمالية (291) مليار دولار، ثم أمريكا اللاتينية (147) مليار دولار، ثم أفريقيا (46) مليار دولار، ثم الاقتصادات طور التحوّل (34) مليار دولار.

أما على مستوى دولة الكويت وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فتشير معلومات التقرير إلى أن "رصيد" الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018، للدولة قد وصل إلى (14742) مليون دولار، والذي يمثل (10%) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام. أما "تدفق" هذا الاستثمار للداخل فقد بلغ، عام 2018، (346) مليون دولار (والذي يمثل حوالي 1% من تكوين رأس المال الثابت، أو الاستثمار الثابت). وقد عرض التقرير أشكالاً ملخصة لأوضاع دولة الكويت بالمقارنة مع بلدان مجلس التعاون. مع عرض لأهم معالم الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018، وتوزيع الاستثمارات قطاعياً.

ثم انتقل التقرير، ضمن التطورات الاقتصادية العالمية، إلى آخر تطورات الاقتصاد الأمريكي، والاتحاد الأوروبي، حيث أشار آخر تقدير (التقدير الثالث) لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة للربع الأول من عام 2019، إلى وصول هذا النمو إلى (3.1%) مقارنة بنحو (2.2%) في الربع الرابع من عام 2018.

كما تطرق لمعدل التضخم للمناطق الحضرية، والمعدّل موسمياً، لشهر يونيو 2019. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحوالي (0.1%). أما معدل البطالة فقد وصل إلى (3.7%)

بالمناطق الحضرية الأمريكية. وتركزت أهم مكاسب التشغيل في خدمات الأعمال والخدمات المهنية، والرعاية الصحية، والنقل والتخزين.

وفي حالة الاتحاد الأوروبي، أشار التقرير إلى تحقيق الحساب الجاري للمجموعة الأوروبية (EU28) كفائض في الربع الأول من عام 2019 بلغ (40.5) مليار يورو (10% من الناتج) وبارتفاع (0.3) مليار يورو عن الربع الرابع من عام 2018.

في حين قَدّر مكتب الإحصاء الأوروبي معدل التضخم خلال شهر يونيو 2019 بحوالي (1.2%) والذي يعتبر مستقراً مقارنة مع شهر مايو السابق. أما في حالة معدل البطالة في منطقة اليورو فقد وصل إلى (7.5%) خلال شهر مايو 2019، مقارنة مع (7.9%) السائد في شهر إبريل السابق. مع تركيز أقل معدل بطالة في جمهورية الجيك (2.2%)، وألمانيا (3.1%)، وأكبر معدل في اليونان (18.11%).